

ومنها الديرديون قال خلقوا طريق الديرديون وقد **فأت الصبا وتوزع العثر**
 ومنها مارية اى لؤلؤية لونها لون التؤلؤ ومنها البابوس يعنى ولد ناقته وهو اجمي قال
 عنت قلوصى الى بابوسها جزعا **فما حينك ام ما انت والذوكر**
 ومنها الربان وهو العيش قال **واغا العيش برتانه** وانت من افنا نه مقففر
 ومنها المانوسة وهى النار قال **كأ تطاير من مانوسة الشرر** **وانشد البوزيد**
كانها بنى العزاف طاروة لما انطوى بطنها واخرط السفر
 مارية لؤلؤان اللون اذها **طل وبس عنيا فرقد** **خصصر**

وقال المارية البقرة الوحشية وقوله بس عنيا هو من النوم غير انه انما يقال للبقرة
 ولم يسند ابو زيد هذين البيتين الى ابن امر ولاهما ايضا في ديوانه ولا ذكرهما الاصحى
 فيما استدل به من الايات التى اورد فيه كلها ته وينبى ان يكون شيئا جاء به غير ابن
 امر تابعاً فيه له والظاهر ان الاصحى لم يصل اليه ذلك لاجل ابن امر ولا غيره وقد
 جاء في شعر امية الشيبورى ولم يأت به غيره **والقول في هذه الكلم انه يجب قولها**
 لما ثبت من فصاحة نائلها فاما ان يكون شيئا اخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشترك
 في سماع ذلك منه كقول من قال في الذريح **الذريح** ونحوه واما ان يكون شيئاً
 ارتجله فانه لان الاعراب اذا قوت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم
 يسبقه فانه الى فقد حكي عن روبة وابيه انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ولا
 سبقا اليها ولذلك قال ابو عثمان ما فقس على كلام العرب فهو من كلام العرب وقد تقدم
 من القول في ذلك ما يعنى عن اعادته **باب** في هذه اللغة اى وقت واحد
 وضعت ام تلاحق تابع منها بفاطر وقد تقدم في اول الكتاب انما يصح لى ام الرها
 وجوزا فيها الامرين جميعاً وكيف ما كان الامر فانه لا بد ان يكون وقع في اول الامر
 بعضها ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه لحضور الداعى اليه فزيد فيها شيئاً فشيئاً
 الا انه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتاليقه واعرابه الميتين عن معانيه
 لا يخالف الثاني الاول ولا الثالث الثاني كذلك متصلاً متتابعاً وليس احد من الفصحاء
 الا يقول انه يحكى كلام ابيه وسلفه يبادر به آخر عن اول وليس كذلك اهل الحضرة
 لانهم يتظاهرون بينهم بانهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينسب الى اللغة العربية

الفصحة

الفصحة غير ان كلام اهل الحضرة مضاف لكلام فصحاء العرب في مروضهم وتاليقهم الا انهم لم يلقوا
 باشيء من اعراب الكلام الفصح وهذا رأى ابى الحسن وهو الصواب وذهب الى ان اختلاف
 كلام العرب انما اتاها من قبل ان مارضع منها وضع على خلاف وان كان كل مستقلاً على صحة
 وقياس ثم من بعد اشياء كثيرة للحاجة اليها غير انها على قياس ما كان وضع في الاصل مختلفاً
 وان كل واحد اخذ من صحة القياس عطف ويجوز ان يكون الموضوع الاول ضرباً واحداً ثم تولى
 من جاء بعده ان خالف قياس الاول الى قياس ثانياً جاز في الصحة بحرى الاول ولا يبعد عنده
 ما قال من وجهين احدهما سعة القياس فلا يبعد ان يجوز فيه اوجه لا وجهان والآخرة
 قد كان يجوز ان يبدأ الاول بالقياس الذى عدل اليه الثاني فلا عليك ايها تقدم وايها تأخر
 فهذا طريق القول على ابتداء بعضها والحق بعضها بعض فاما اى الاجناس الثلاثة تقدم
 اعنى الاسماء والانفعال والحروف فليس ما نحن عليه في شئ ولكننا نذكر ما عندنا في ذلك فانه
 من امكانه اعلم ان ابا على كان يذهب الى ان هذه اللغة ما سبق فيها لم يخف به ما بعده
 انما وقع كل صدر منها في زمان واحد ان كان قد قدم شئ منها على صاحبها فليس بواجب
 ان يكون المتقدم على الفعل الاسم ولا ان يكون المتقدم على الحرف الفعل وان كانت رتبة الاسم
 مقدمة في النفس ومن جهة القوة والضعف ان يكون الاسم والفعل قبل الحرف وانما يعنى
 الفهم بقولهم ان الاسم اسبق من الفعل انه اقوى في النفس واسبق في الاعتقاد من الفعل
 لاني الزمان فاما في الزمان فيجوز ان يكونوا قدما عند التواضع الاسم قبل الفعل ويجوز ان
 يكونوا قدما الفعل وكذلك الحرف وذلك انهم درلوا حينئذ احوالهم وعرفوا مصابيحهم
 فعلموا انهم محتاجون الى الصلوات التي المعاني وانها لا بد لها من الاسماء والانفعال والحروف
 فلا عليهم بايها بدءاً لانهم اوجبوا على ان يقسموا ان بانها يهون جمع المعاني لا تستغنى عن
 واحد منهن هكذا ذهب ابى علي وبه كان يفتى وهكذا يضيح الطريق على ابى اسحق وابى
 بكر في اخلا فيها في رتبة الحاضر والمستقبل وكان ابو الحسن يذهب الى ان ما غير كلفة
 استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلت له لا بد من كثرة استعماله اياه بائدداً
 بتغييره على ما به لا بد من كثرة الداعية الى تغييره فخرجت واين دم ونحو ذلك وهذا
 في العنى كقولهم راي الامر يفضى الى غاية فغير آخره اولاً وقد كان ايضا ايضاً اجاز ان يكون
 قد كانت قديمة معربة فلما كثرت غيرت فيما بعد والقول عندي هو الاول لانه اول على كل

٧
 احدوا ص
 ايضا ص